

تطور نشاط شركة التأمين الوطنية في العراق للمدة (2012-2019)

The development of the activity of the National Insurance Company in Iraq for the period 2012-2019

أ.م. د. سهيلة عبد الزهرة مستور / المشرف
Dr: Sohaila Abdul Zahra Mastor
dr. sohayla1973@yahoo.com

رسول محمد سلمان عبد / باحث
Rasul Muhammad Salman Abd
rsooll2020@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: قطاع التأمين، شركة التأمين الوطنية، النشاط الاستثماري، العائد الاستثماري.

Keywords: insurance sector, national insurance company, investment activity, investment return.

المستخلص

افرزت بيئة العمل الدولية حيثيات ومتطلبات دفعت الى ابراز أهمية قطاع التأمين في الأنشطة الاقتصادية والمعاملات المالية. يهدف البحث الى تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لشركة التأمين الوطنية من اجل معرفة مقدرة هذه المؤسسة في دعم ورفد النشاط التمويلي في الاقتصاد، وكم تسهم في تطوير بنية النظام المالي والمصرفي العراقي. حث ان تطور النشاط الائتماني لشركة التأمين الوطنية يجعلها مساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي وانشطته الإنتاجية. مشكلة البحث ان قطاع التأمين في العراق عموما ونشاط شركة التأمين الوطنية خصوصا يواجه عدة تحديات من اجل ان يكون فاعلا في دعم الأنشطة التمويلية والإنتاجية، ويكون احد قنوات التمويل الهامة في الاقتصاد العراقي. بعض هذه التحديات مرتبطة بالظروف العامة للاقتصاد العراقي وبعضها خاصة بالتنظيم المؤسسي. لنشاط الشركة. توصل البحث الى محدودية النشاط الائتماني والمالي لشركة التأمين الوطنية وهو ما يضعف دورها في بناء اقتصاد حقيقي متماسك، أوصى البحث بمتابعة نشاط الشركة وإزالة التحديات التي تواجهها واعطاءها فرصة من اجل اثبات مقدرتها في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

Abstract

The international work environment produced reasons and requirements that prompted to highlight the importance of the insurance sector in economic activities and financial transactions. The research aims to analyze some economic indicators of the National Insurance Company in order to know the ability of this institution to support and supplement the financing activity in the economy, and how much it contributes to the development of the structure of the Iraqi financial and banking system. The hypothesis of the research is that the development of the credit activity of the National Insurance Company makes it a contributor to the development of the local economy and its productive activities. The research problem is that the insurance sector in Iraq

in general and the activity of the national insurance company in particular faces several challenges in order to be effective in supporting financing and productive activities, and to be one of the important financing channels in the Iraqi economy. Some of these challenges are related to the general conditions of the Iraqi economy and some are related to the institutional organization of the company's activity. The research found a limitation of the credit and financial activity of the National Insurance Company, which weakens its role in building a real coherent economy.

المقدمة

يمثل التأمين الدرع الوقائي الذي يعمل على زيادة القدرات الانتاجية للدول، والذي يسهم في ارتفاع قدرتها الاقتصادية الذاتية في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي، فالتأمين يكون تأثيره على النمو الاقتصادي منتجا عندما تكون الادارة المتبعة جيدة وكفؤة في استخدام الموارد المالية وتوظيفها في مجالات شتى في الحياة الاقتصادية. فالنمو الاقتصادي يهتم بعملية زيادة الطاقة الانتاجية والموارد التي تعظم من قدرة الاقتصاد كعملية مستدامة بالأجل طويل. تناولت الدراسات الاقتصادية المعاصرة النمو بالدراسة والتحليل، الا انها لم تتطرق الى علاقته بالتأمين. حيث النمو الاقتصادي وتطوير قطاع التأمين مترابطين، لان الاقتصاد بدون خدمات قطاع التأمين يكون اقل تطورا وغير مستدام و مستقر.

مشكلة البحث: ان قطاع التأمين في العراق عموما ونشاط شركة التأمين الوطنية خصوصا يواجه عدة تحديات من اجل ان يكون فاعلا في دعم الأنشطة التمويلية والإنتاجية، اذ ان ضعف وعي الافراد بأهمية النشاط التأمين ضمن معاملاتهم اليومية، فضلا عن عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع المخاطر المرافقة للأنشطة الاقتصادية اليومية كان من أسباب تراجع دور نشاط شركة التأمين الوطنية في الاقتصاد المحلي.

أهمية البحث: ان تطور نشاط التأمين في الاقتصاد المحلي يحفز الأنشطة الاقتصادية ويزيد من وتيرة الاستثمارات المحلية ومن ثم يعزز هيكل الإنتاج الوطني، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من تراجع كبير في قطاع التأمين ومن ثم محدودية الأداء المؤثر في بيئة الاقتصاد الكلي.

فرضية البحث: ان استدامة عدم الاستقرار الاقتصادي يضر بالنشاط الائتماني لشركة التأمين الوطنية مما يسهم في ضعف تمويل الأنشطة الاقتصادية وتدهور الناتج.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لشركة التأمين الوطنية من اجل معرفة مقدرة هذه المؤسسة في دعم ورفد النشاط التمويلي في الاقتصاد، وكم تسهم في تطوير بنية النظام المالي والمصرفي العراقي.

منهجية البحث: اعتماد المنهج الاستنباطي من اجل تحليل الأداء الخاص لشركة التأمين الوطنية بالاستناد الى الكتب والدوريات والتقارير وقواعد البيانات ذات العلاقة.

المبحث الأول، الاطار النظري للقطاع التأمين في الاقتصاد المحلي

تمهيد

يعد قطاع التأمين من القطاعات الاقتصادية التمويلية الهامة لما تحققه من منافع اقتصادية وقيمة مضافة جراء طبيعة الأنشطة الاقتصادية المؤمن عليها، وتحفيز الافراد على زيادة الادخار في هذه المؤسسات، مما يزيد من دورها التمويلي في الاقتصاد والتنمية المستدامة.

المطلب الأول، مدخل تعريفي في قطاع التأمين: ظهر التأمين البري اثر الحادثة التي وقعت في لندن بحرق 13000 منزلاً و حوالي 100 كنيسة، وتطور نشاط التأمين بعد ذلك خصوصاً مع بداية الثورة الصناعية وانتشار الآلات في القرن 19، فظهر التأمين على (المسؤولية و التأمين على حوادث المرور، و التأمين على الحياة). ومع بداية القرن العشرين ظهرت صورة اخرى للتأمين منها التأمين على النقل البري والجوي و التأمين الحربي، و التأمين على الزواج و الاولاد و التأمين الاجتماعي بهدف حماية الطبقات العاملة من الاخطار التي ان حدثت تسبب لها خسارة مالية، كأخطار الشيخوخة والوفاة والمرض والعجز واصابات العمل (عبد ربه، 2003: 11). ولقد شهد العصر الحاضر تطوراً كبيراً في شتى مجالات التأمين بصوره توازي اوجه النشاط المختلفة التي شهدتها الحضارة الإنسانية. كثيرة هي المفاهيم التي وردت بشأن التأمين والتي تنوعت حسب وجهات النظر والمجالات التي ينظر فيها لفكرة التأمين، وكالاتي:

ت	المفاهيم	المصدر
1	التأمين لغويًا: مشتق من الامن وهو الاطمئنان للنفس وهو ضد الخوف بمعنى سكن قلبه. ويقال امن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه، وله معان كثيرة منها ومنها نقول اعطاء الامان (يقال استأمن أي استجاره وطلب حمايته)، فالتأمين هو الطمأنينة وزوال الخوف، منها التأمين على الدعاء وهو قول امين أي استجب.	(الوسيط، 2004: 28)
2	التأمين اصطلاحاً: عبارة عن خدمة تابعة لقطاع الاقتصادي الثالث أي "قطاع الخدمات	(ناصر، 1998: 15)
3	التأمين قانوناً: هو اتفاق أو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدي الى المؤمن له، او الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغاً من المال أو ايراداً" أو مرتباً أو اي عوض مالي اخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل قسط أو اية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له الى المؤمن.	(سلام موسى، 2009: 92)
4	التأمين فقهيًا: هو عملية فنية تزاو لها هيئات منظمة مهمتها جمع اكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة، وتتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة بينها وفقاً لقوانين الاحصاء، وحصول المستأمن في حال تحقق الخطر المؤمن منه على عوض مالي يدفعه المؤمن مقابل وفاء المستأمن بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين.	المصاروه، 2010: 16
5	التأمين فنياً: هو اداة لتقليل الخطر، وذلك بتجميع عدد كاف من المحال المعرضة للخطر، ليكون بالإمكان التنبؤ بالخسارة على مستوى الجماعة. وركز المفهوم هنا على ضرورة وجود عدد من المحال المعرضة الى نفس الخطر تحقيقاً لمتطلبات قانون الاعداد الكبيرة.	نادر، 2010: 23
6	التأمين في المصطلح المالي: هو نشاط تجاري غرضه ان يحصل تأمين الافراد والشركات من بعض ما يخافون من الاخطار المحتملة الوقوع مقابل عوض مالي .	فلاح، 2001: 1
8	التأمين اجتماعياً: بأنه مشروع اجتماعي الغرض منه تكوين الاحتياطيات لمواجهة الخسائر المحتملة التي يتعرض لها راس المال وذلك من خلال نقل عبء الخطر عن الافراد .	الخزعلي، 2013: 3

9	التأمين اقتصاديا: اداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد من الشركات او الافراد المتعرضين للخطر نفسة لجعل الخسارة التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوزيع بصفة جماعة ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب الى ذلك الخطر	مرز، 2006: 59
10	التأمين اقتصاديا: بانها وسيلة او اسلوب لحماية الافراد او المؤسسات من الخسارة المادية الناشئة عن وقوع الاخطار في المستقبل وتودي الى خسارة يمكن قياسها خارجة عن ارادة هذه الهيئات والافراد	كاظم، 2010: 51
11	التأمين من الناحية الاقتصادية : هو اداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كافي من الوحدات او الافراد المتعرضين للخطر نفس ذلك الخطر(لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة اجتماعية. ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب الى ذلك الخطر	الفلاح، 2011: 14.
12	التأمين حسب الوردى: بانه اداة لتقليل الخطر، وذلك بتجميع عدد كاف من المحال المعرضة للخطر، ليكون بالإمكان التنبؤ بالخسارة على مستوى الجماعة .	الوردى، 1999: 72
14	التأمين عند الاكتواريون: يهتمون بالتأمين القائمة على الاسس الرياضية والاحصائية " الاكتوارية " منهم (Albert Chaufeton) : " التأمين حالة عدم التأكد والتي تشكل عبئا ثقيلا على المستقبل الافراد ، هي التي دفعتهم الى القيام بالتوقعات المختلفة من خلاتقدير الاحتمالات " بالنظر لهذا التعريف نجده ركز على الجانب الفني بقدر يفوق الجانب القانوني مع انما يتمتعان بذات الاهمية .	نوال ظن، 2006: 6
15	التأمين يمكن تعريفه على انه طريقة يتم بواسطتها تجميع الاخطار المعرض لها مجموعة من الاشخاص او مجموعات عن طريق اقساط التأمين التي تعتبر بمثابة راس المال الذي يدفع منه التعويضات .	ابو بكر واليسفو، 2009: 93

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر الواردة اعلاه.

المطلب الثاني، أنواع التأمين. يقسم التأمين الى انواع متعددة من حيث زاوية النظر كما يلي :

1. **التأمين من حيث الشكل** لطفي، 2007، 55-64

أ. **التأمين التعاوني:** ويقصد به قيام مجموعة من الافراد معرضين للخطر نفسه بأنشاء جمعية فيما بينهم لا تهدف الى الربح وتعمل على جمع مبالغ نقدية غير ثابتة كل مدة ثم تدفعها لأي شخص يتعرض الى الخطر.

ب. **التأمين الاجتماعي :** المقصود به حماية مصلحة عامة وغالبا تقوم الدولة بالأشراف عليه عن طريق مؤسسات تأمين لا تهدف الى الربح، اذ يقوم الموظفون والعمال بدفع اشتراكات زهيدة مقابل الحصول على خدمات طبية ومعاشات شهرية ومساعدات واعانات تقدم في حالة العجز والمرض.

ج. **التأمين التجاري:** وهذا النوع هو السائد ويختلف عن التأمين التعاوني والاجتماعي بانه يهدف الى الربح الذي يذهب الى المساهمين في شركات التأمين.

2. **التأمين تبعا للمخاطر المؤمن منه** [ارسلان وآخرون، 1989، 304]

أ. **التأمين على الاشخاص:** ويقصد به قيام الاشخاص بالتأمين على انفسهم من الحوادث التي تهدد حياتهم او صحتهم مثل التأمين على الحياة والتأمين ضد المرض وضد البطالة والتأمين في حالة الوفاة خلال مدة معينة اذ يعوض ابناء المتوفي، وايضا يشمل التأمين على الاشخاص التأمين على الزواج والولادة اي تدفع شركة التأمين مبلغا من المال في حالة الزواج او انجاب مولود مقابل الاقساط المدفوعة سابقا.

ب. **التأمين على الممتلكات:** اي قيام الاشخاص بالتأمين على ممتلكاتهم كالتأمين ضد السرقة والحريق وضد الظواهر الطبيعية.

ج. التأمين على المسؤولية المدنية : اي قيام المؤمن له بالتأمين على المسؤوليات الواقعة على عاتقه تجاه الغير مثل تامين اصابات العمل وتامين المسؤولية المدنية وتقسيم وثائق التأمين على المسؤولية المدنية الى عدة انواع نخص بالذكر وثيقة تامين المسؤولية القانونية للمنتجات ووثيقة اصابات العمل ووثيقة الاخطار المهنية ووثيقة تامين الحاسب الالي ووثيقة تامين الغطاء المصرفي، تامين السفن والطائرات.

3. التأمين وفقا للتقسيم العملي

ا. التأمين على الحياة: ويقصد به التأمين على حياة الشخص نفسه اذا تعرض للحادث او مرض او حتى اذا توفي التعويض يكون للورثة ويقسم التأمين على الحياة الى تامين خاص وتامين جماعي اي مجموعة من الافراد معرضين للخطر نفسه يقومون بالتأمين على حياتهم. (سيلمان، 2016: 172-173)

ب. التأمين العام : ويقصد به التأمين على المسؤولية المدنية والممتلكات من الاخطار التي قد يتعرض لها مثل التأمين ضد الحريق او السرقة او تامين النقل للبضائع او للاموال وبذلك يقسم التأمين العام على (تامين حريق، تامين بحري، تامين حوادث) ويقصد بالحوادث (الحوادث الشخصية، السرقة، اصابات العمل وامراض المهنة، خيانة الامانة، تامين طيران، والتأمين من حوادث السيارات).

4. التأمين من حيث الاجراءات

ا. التأمين الاختياري: ويقصد به ان الشخص يمتلك الحرية المطلقة في اجراء التأمين او عدم اجرائه مثل التأمين على الحياة والتأمين ضد السرقة والحريق. (مرزة، 2006: 110)

ب. التأمين الاجباري: ويقصد به ان الشخص المعرض للخطر مجبر على القيام بالتأمين ويكون ذلك اما بموجب لوائح ونظم او بحكم القانون مثل التأمينات الاجتماعية وتامين السيارات.

المطلب الثالث: اهمية التأمين

1. التأمين الاحساس بالامان في نفس المؤمن لهم حيث ان وجود التأمين يجعل الشخص (المؤمن له) يعمل في جو من الراحة والامان ويزيل عنه حالة القلق النفسي. خوفا من تعرضه لخسارة ما، مما يؤدي الى زيادة انتاجيته ويجعله مطمئنا على ممتلكاته من حدوث اي خسارة (عريقات وعقل، 2008: 43).

2. التأمين يحقق الوقاية للمجتمع حيث يقوم التأمين بالعمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث والحد من المخاطر وذلك عن طريق الاستعانة بالخبراء والاحصائيين لدراسة مخاطر العمل بهدف الحد من احتمال تحقق هذه المخاطر ومحاولة تجنب وقوعها مما يساعد على تحقيق الاستقرار الكامل للمشروعات، وينمي الشعور بالمسؤولية عن طريق اصدار التعليمات والتوجيهات (ناصر، 2007: 44).

3. حماية المستأمن من الفقر والحفاظ على مستواه من الغنى، يعتبر التأمين عاملا هاما تعتمد عليه الدول المتقدمة في محاربة الفقر الذي ينتج عن البطالة والعجز وبلوغ سن الشيخوخة والوفاء

والخسارة في الممتلكات بسبب الحريق او السرقة وبذلك اصبح للتأمين اهمية خاصة في المجتمع الحديث، الامر الذي يجعل البلدان تصدر القوانين المختلفة لتنظيمه وتشجيعه بإعفاء اقساط التأمين من الضرائب او تخفيضها (هيكل، 1985: 16) فلو خسر الشخص ممتلكاته نتيجة تعرضه لخطر ما فان ذلك سوف يؤدي به الى تحمل كامل الخسارة الامر الذي قد يؤدي به الى طلب المساعدات المالية (المصري، 2001: 38)

4. خدمة البيئة والمجتمع في مجالات عدة منها توفير الحماية التأمينية لمن هم في اشد الحاجة اليها من اخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية انفسهم منها (محمد، 2009: 15).

5. اداة للقضاء على البطالة ويظهر ذلك من خلال مساهمته في توظيف عدد كبير من العمالة عن طريق ما تحتاجه شركات التأمين من اداريين وخبراء ومهندسين وعمال .

6 تعميق الشعور بالمسؤولية وضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة للوقاية من الاخطار المحتمل التعرض لها.

7. تعويض العمال في التأمينات الجماعية عن اضرار الحوادث وتوفير برامج التقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة (نادر، 2010: 31).

المبحث الثاني، تطور النشاط التأميني لشركة التأمين الوطنية العراقية تمهيد

ان ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع الأداء الاقتصادي وضعف الروابط الامامية والخلفية للأنشطة الإنتاجية مارس دورا مبطنا في أداء شركة التأمين الوطنية، في وقت يغلب الطابع التبادلي في المعاملات اليومية للوحدات الاقتصادية في ظل غياب كبير للوعي وضعف ثقافة الجمهور بأهمية وابعاد النشاط التأمين في تحفيز الأنشطة الاقتصادية اليومية.

المطلب الاول، مؤشر صافي الاستثمارات في شركة التأمين الوطنية

تتجمع لدى شركات التأمين مبالغ طائلة من جراء عمليات الاكتتاب بالتأمين، وتقوم شركات التأمين باستثمار هذه المبالغ في مجالات استثمارية متنوعة تحقق عائدا على الاستثمار ،ويمكن تصنيف الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين إلى استثمارات ذات العائد الثابت التي يمكن أن توفر لشركات التأمين عائداً دورياً منتظماً مثل القروض واستثمارات ذات العائد غير الثابت وغير المنتظم مثل إيداعات الفائض لدى المصارف والأسهم والسندات وشراء العقارات وتأجير العقارات (عداي، 2015، ص 13): بالنسبة لشركة التأمين الوطنية هناك نمواً متزايداً في مبالغ الاستثمارات، كما نلاحظ انخفاض مبالغ الاستثمارات عام 2014 مما عليه في الأعوام السابقة وذلك بسبب ان بعض العقارات العائدة للشركة تقع في الموصل والرمادي التي كانت محتلة من الجماعات الارهابية.

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) ان حجم الاستثمارات في شركة التأمين الوطنية قد تأثرت بشكل مباشر بحجم الاستثمارات والأقساط في شركة التأمين الوطنية حيث كلما زادت الأقساط المتحصلة في الشركة زادت نسبة إقساط الإعادة وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات في شركة الوطنية العراقية.

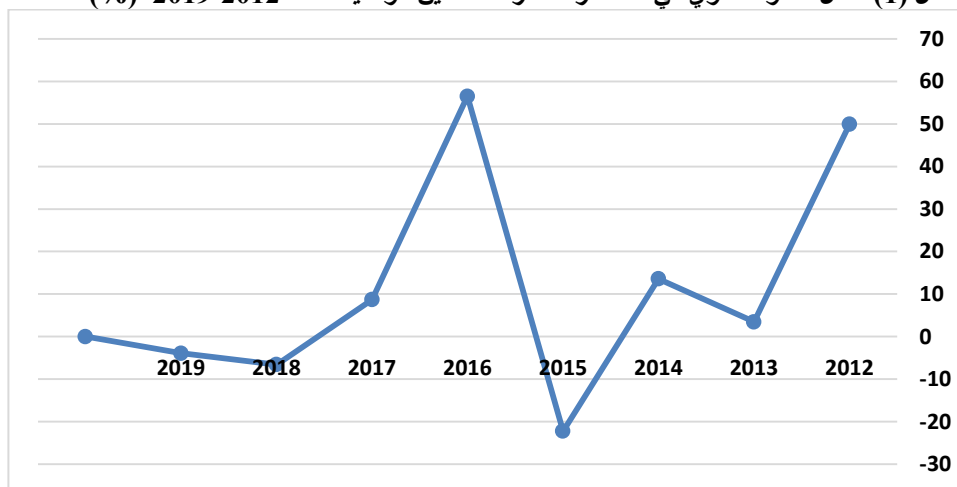
يظهر من الجدول رقم (1) إن نسب النمو في حجم الاستثمارات في شركة التأمين الوطنية تتباين للأعوام 2011 ولغاية 2019 خلال عام (2011) استمر ارتفاع حجم الاستثمارات الى (110161) مليون ديناراً وبنسبة نمو (49,93%)، إما في عام (2012) فقد نمت الاستثمارات بنسبة (3,48%)، وخلال عام (2013) ارتفعت الاستثمارات إلى (129485) مليون ديناراً وبنسبة نمو (13,58%)، إلا أن نمو الاستثمارات تراجع خلال عام (2014) لتتخفّف الى (100692) مليون ديناراً حيث بلغت نسبة تراجعها (22,23 % -)، وتعدّ سنة (2015) ذات أعلى نسبة نمو شهدتها الاستثمارات، إذ ارتفعت الى (157570) مليون ديناراً وبنسبة نمو (56,48 %) وامتد ذلك خلال سنة (2016) ليكون إجمالي الأموال المخصصة للاستثمار (171263) مليون ديناراً بنسبة نمو (8,69%) عن العام الذي سبقه، إلا أنها شهدت تراجع مستمر في الأعوام الثلاثة الأخيرة (2017)، 2018، (2019) حتى بلغت على التوالي (6,59 % -)، (3,91 % -)، (0,44 % -) نتيجة انخفاض رصيد الاحتياطيات الفنية في عام (2017) وتراجع إيرادات العمليات التأمينية في عام (2018).

جدول (1): تطور الاستثمارات في شركة التأمين الوطنية للمدة 2012-2019 (مليون دينار)

السنوات	إجمالي الاستثمار (إجمالي المحفظة الاستثمارية)	نسبة النمو %
2011	100161	49.93
2012	114002	3.48
2013	129485	13.58
2014	100692	22.23-
2015	157570	56.48
2016	171263	8.69
2017	159972	6.59-
2018	153710	3.91-
2019	153028	0.44-

المصدر: من أعداد الباحثين استناداً إلى التقارير السنوية لشركات التأمين

الشكل (1) معدل النمو السنوي في استثمارات شركة التأمين الوطنية للمدة 2012-2019 (%)



المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول (1).

المطلب الثاني، عائد الاستثمار

تمارس شركات التأمين عملاً مزدوجاً الأول هو عملية الاكتتاب بالتأمين والثاني هو الاستثمار حيث ان الكثير من شركات التأمين تحقق خسائر من جراء العمل التأميني لكنها تحقق أرباحاً من جراء استثمار أموالها في مجالات استثمارية متنوعة، ويعد العائد على الاستثمار أحد أشهر المصطلحات الاقتصادية وأكثر المقاييس المستعملة في عالم المال والاستثمار ويستعمل لحساب الربح الذي يدره استثمار معين فالمستثمر لا يستطيع تقييم أي استثمار سواء كان في سوق السهم والسندات او العقارات دون معرفة العائد على الاستثمار، وهو أحد أفضل الطرق لقياس الأداء والربحية للمنظمات الهادفة الى الربح، حيث يعد مؤشر العائد على الاستثمار ان الاستثمارات هي الأساس في تحقيق الأرباح وهو محور الاهتمام من كافة الأطراف في المنظمات (العاملون، المستثمرون، الإدارة العليا، الدائنون، وكافة الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة. يظهر من الجدول (2) اعلاه نلاحظ تذبذب نمو الإيرادات الاستثمار في شركة التأمين الوطنية خلال الفترة المبحوثة، وان الأعوام (2012، 2014، 2016) تعد الأفضل من حيث العوائد إذ بلغت نسبة نموها 23,22%، 20,75%، 16,45%، في حين شهدت الأعوام التي تليها انخفاضاً في معدلات نمو العائد على الاستثمار، إذ بلغت (1,3 %، - (4,6 %) خلال العامين 2017، 2018، إلا أنها عادت لتحسن في عام (2019) ليبلغ معدل نمو العائد على الاستثمار (7.8%) (التقرير السنوي لشركة التأمين الوطنية لعام 2019).

جدول (2): عائد الاستثمار في شركة التأمين الوطنية للمدة 2012-2019 (مليون دينار)

السنوات	عائد الاستثمارات	نسبة نمو %
2011	5627	14.37
2012	6934	23.22
2013	6679	3.67-
2014	8065	20.75
2015	7215	10,53-
2016	8402	16.45
2017	8512	1.3
2018	8120	4.6-
2019	8751	7.8

المصدر: من أعداد الباحثين بالاستناد إلى التقارير السنوية لشركات التأمين

المطلب الثالث، التعويضات المدفوعة

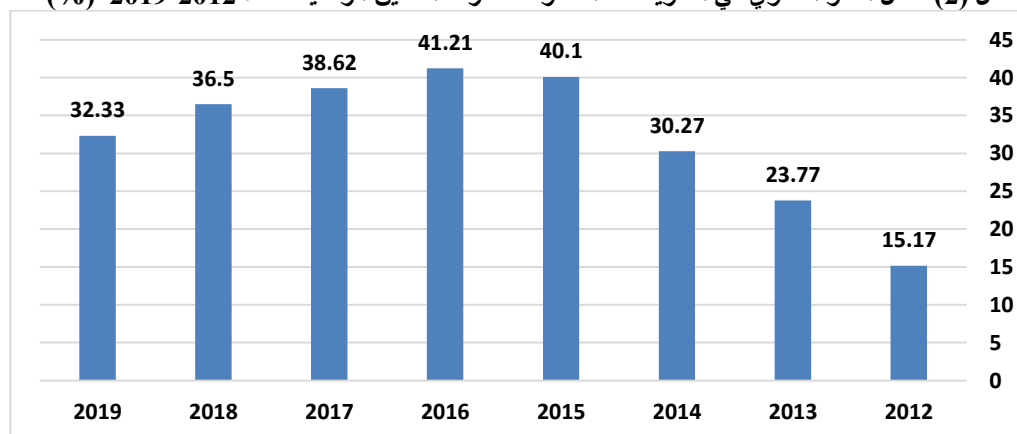
تمثل التعويضات التزام شركة التأمين اتجاه حملة الوثائق عند تحقق الحادث المؤمن ضده وهي أساس عقد التأمين بالنسبة لشركات التأمين المباشرة (شركة التأمين الوطنية). ومن الجدول (3) والشكل (2) يلاحظ تذبذب مبالغ التعويضات بالنسبة لشركة التأمين الوطنية وتصل أعلى نسبة عام (2016) بنسبة 41% وذلك بسبب الزيادة في تعويضات قروض السيارات، وانخفاض نسبة التعويضات عام (2012) بنسبة 15% إما بالنسبة لنمو التعويضات في شركة التأمين العراقية فقد بلغت أعلى نسبة تعويضات عام (2016) بنسبة (41%) إما بالنسبة لنسب التعويضات في شركة إعادة التأمين الوطنية فقد تراوحت بين (14%) إلى (89%) حيث سجلت أعلى نسبة للتعويضات عام 2012، ويرجع التفاوت في نسب التعويضات إلى تفاوت التعويضات المدفوعة إلى شركات التأمين

المباشرة والتعويضات الموقوفة " وهي التعويضات المبلغة للشركة عن حوادث لسنوات ماضية ولم يتم تسويتها " وكذلك يعتمد على أعمال التأمين المحلية والأجنبية.
الجدول (3) : تطور التعويضات المدفوعة للمؤمن له في شركة التأمين الوطنية للمدة 2019-2012 (مليون دينار، %)

السنوات	التعويضات المدفوعة	معدل النمو %
2011	15176870	-----
2012	23773085	15.17
2013	30272076	23.77
2014	40101546	30.27
2015	41604703	40.10
2016	38627858	41.21
2017	36506748	38.62
2018	32338954	36.50
2019	22090909	32.33

المصدر: من أعداد الباحثين استنادا إلى التقارير السنوية لشركات التأمين

الشكل (2) معدل النمو السنوي في التعويضات المدفوعة لشركة التأمين الوطنية للمدة 2019-2012 (%)



المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات جدول (3).

المطلب الرابع: الأقساط المتحققة

هي مقابل مالي يحصل عليه المؤمن (شركات التأمين) من المؤمن له (الافراد) نتيجة ما يحصل عليه المؤمن له من أمان، ويقسم القسط على نوعين هما القسط الصافي والقسط التجاري ويقصد بالقسط الصافي هو المبلغ الذي يغطي الخطر بدون زيادة او نقصان، اما القسط التجاري هو القسط الصافي يضاف له ما يتحمله المؤمن من تكاليف مثل عمولة الوساطة ونفقات تحصيل القسط ومصروفات الإدارة العامة وأرباح المساهمين والرسوم والضرائب المفروضة من قبل الحكومة (احمد، 2007، 83)، يمكن القول بأن الأقساط المتحققة هي مبلغ من المال تحصل عليه شركات التأمين من الافراد والمؤسسات مقابل قيام الشركة بتحمل الخطر، وفي حالة عدم حدوث الخطر يعتبر ربح للشركة ويختلف حجم القسط وفق نوع التأمين ما اذا كان هندسي او بضائع او سفن او

تأمين على الحياة او على السيارات او تأمين الزامي.... الخ , ويبين الجدول (4) حجم الأقساط المكتسبة وفق كل محفظة ومجموع الأقساط لجميع المحافظ المذكورة بالإضافة إلى محافظ أخرى للمدة من 2012 وحتى 2019. من خلال الجدول (4) يتضح انخفاض أقساط التأمين عام 2016 مقارنة بالأعوام السابقة نتيجة الأوضاع السياسية بعد عام 2014 حيث تم إعادة التأهيل وإعادة العمل بالمنافذ الحدودية التي أدت الى زيادة الأقساط بالأعوام اللاحقة، اذ ازدادت الأقساط المكتتبة خلال المدة من (2016-2019) بنسبة كبيرة بسبب تطبيق قانون التأمين الالزامي على بعض الدوائر وقانون المسؤولية الشخصية وقيام الشركة بالتأمين على الاقراض ومشاريع بيع السيارات، رغم الزيادة في اجمالي الأقساط الا اننا نلاحظ انخفاض في بعض أنواع محافظ التأمين كمحفظة الترانزيت نتيجة تدهور الأوضاع الامنية التي ادت الى توقف بعض المنافذ الحدودية وكذلك انخفاض في محفظة المسؤولية المدنية وأيضاً محفظة الزراعي نتيجة صعوبة تسويق الوثيقة بسبب البعد الجغرافي والاضعاف الامنية المتدهورة وأيضاً انخفاض في محفظة بحري – بضائع بسبب قيام أغلب الوزارات بالتأمين على البضائع المستوردة خارج البلاد، وفي عام 2014 نلاحظ انخفاض الأقساط المكتتبة نتيجة الأوضاع الامنية وتأخر اقرار الموازنة التي ادت الى تأخر العمل في اغلب المشاريع اذ نلاحظ الانخفاض في اغلب المحافظ واستمر الانخفاض حتى عام 2015 .

جدول (4) تطور الأقساط لمنطقة شركة التأمين الوطنية للمدة (2013-2019) (المبلغ بالآلاف دينار)

السنة	بحري بضائع	السفن	الطيران	الحريق	الهنسي	السيارات التكسبي	الزراعي	المسؤولية الشخصية	الحوادث المتنوعة	الحياة	الترانزيت	التأمين صندوق الالزامي	الأقساط مجموع المنطقة
2013	424431	1116228	12642345	17491815	12973319	7224638	124273	3073846	10869399	33375179	6018869	16525576	126087773
2014	1637787	1345358	17907450	18856553	1850792	7366892	182742	3550545	9967389	37751031	5645778	14316385	120714386
2015	156266	1422024	1483853	10871457	1478325	4157192	170376	4175450	6642973	29653408	4685276	14462813	92923005
2016	290529	3502582	14759912	8823933	2933002	7031007	175824	4480360	9812758	34694119	2847140	8190274	97778366
2017	635392	3994174	12925206	8462197	17343580	3627112	170275	2812473	4613031	25607705	4395411	7565587	92416207
2018	520492	2208794	13290768	11026967	15024339	6151889	100776	3714266	4378834	8997045	5782767	8560070	80235097
2019	626053	1842114	13843702	16133099	17561262	3789385	148450	2619744	8230644	7591588	5294160	9157367	87192882
المجموع	17210269	16408104	106312197	85731087	73270209	51799689	1478387	22481668	87119016	220694877	63463919	136042628	902274344

الجدول من عمل البعثين بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة التأمين الوطنية لوزارة المالية للمدة (2019-2012)

المطلب الخامس، حصة الخزينة العامة من شركة التأمين الوطنية

تقوم الشركة بأعداد حساباتها الختامية نهاية كل سنة واستخراج إيراداتها ومصروفاتها واستخراج الأرباح و تستقطع نسبة من الأرباح وتحول الى الخزينة العامة وعاداً تكون هذه النسبة (45%) من الأرباح، وتسمى هذه المساهمة في الموازنة الحكومية بالإيرادات غير الضريبية أو الإيرادات الاخرى اذ تتضمن أرباح الشركات الحكومية ومنها شركات التأمين، وتتميز هذه الإيرادات بالتنظيم أي الدولة تحصل عليها بشكل دوري وبأوقات محددة وبنسبة محددة، ولهذه الإيرادات دوراً مهماً في التخلص

من مشاكل الموازنة الربعية من خلال التنويع الاقتصادي وتطوير جميع القطاعات الحكومية بما فيها قطاع التأمين، ويمكن معرفة نسبة مساهمة شركة التأمين الوطنية من خلال الجدول الآتي.

يوضح الجدول (5) على الأرباح التي نستخرجه من تنزيل المصروفات من الإيرادات اذ يوزع الربح بشكل نسب كرواتب لموظفي الشركة وخدمات اجتماعية وبحث وتطوير واحتياطي رأسمال وحصة الخزينة العامة حيث نلاحظ بعد استقطاع (45%) من الربح كانت حصة الخزينة، أما في عام 2013 فقد انخفضت حصة الخزينة العامة رغم زيادة الأرباح بسبب قرار مجلس الوزراء بتخفيض حصة الخزينة الى (25%) ، اما الاعوام التالية فقد زادت حصة الخزينة وخاصة في عام 2016 اذ زادت حصة الخزينة من أرباح الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء الذي نص على زيادة النسبة من (25%) الى (45%).

جدول (5) : حصة الخزينة العامة من أرباح شركة التأمين الوطنية للمدة (2012-2019)
(المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	الأرباح	حصة الخزينة العامة
2012	12767668	5745451
2013	14845609	3711402
2014	15204091	3801023
2015	15960971	3990242
2016	18556633	8350485
2017	17946059	8075726
2018	15300248	6885112
2019	16871745	7592286

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة التأمين الوطنية , وزارة المالية للمدة (2012-2019) .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. واجهت شركة التأمين الوطنية العراقية عدة تحديات داخلية وخارجية ومؤسسية افضى بضعف أدائها ومساهمتها في الاقتصاد المحلي مما يعني قبول فرضية البحث.
2. يعد قطاع التأمين من اهم الموضوعات التي اصبحت تأخذ حيزاً كبيراً في الساحة المصرفية نتيجة الازمات المالية التي شهدتها العديد من الدول والتي كانت سبب في تعثر الكثير من المصارف، حيث ان الغاية الاساسية من قطاع التأمين هو تحقيق الاستقرار في هيكل المؤسسات المصرفية على النحو الذي يدعم كفاءة النظام المصرفي وتحقيق الامان المالي للمودعين.
- 3، يعد للعامل الاقتصادي دور مهم في قطاع التأمين اذ أن اغلب افراد المجتمع يعاني من انخفاض متوسط نصيب الفرد، علاوة على ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلد ولذلك لا يولون لهذا القطاع إي دور من دخولهم الاكتنازية.
4. ان استقرار النظام المصرفي يعد امراً ضروري لتحقيق الانسياب التمويلي الضروري للنشاط الاقتصادي وتجنبه المعوقات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنظر الى دور الجهاز المصرفي الهام في الاقتصاد الحديث.

5. ان البيئة التشريعية التي تحيط بقطاع التأمين مظلمة لعدم شمول (دوائر الدولة) بالتأمين، كما إن الى ضعف ضوابط التي تحكم النشاط الائتماني وعدم تطبيق المعايير الخاصة بالتأمين المتبعة بدول العالم تسبب بضعف النشاط التأميني بالعراق قياسا المتقدم.
6. يعاني القطاع المصرفي العراقي من انعدام ثقة الجمهور فيه وعدم وجود امان مالي ، اضافة الى اهمال الدولة لهذا القطاع الامر الذي ادى الى ضعف دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- 7.عدم وجود تعاون جمعية التأمين العراقية والهيئات الاكاديمية في العراق المتمثلة بالجامعات والمعاهد.

التوصيات

- 1- من الواجب على ادارة الائتمان ان لا تتوقف عند نقطة الاعتراف بالمخاطر وانما أيضا يجب الاهتمام بمعرفة اسبابها والعوامل التي تؤدي الى تزايد حدوثها .
- 2- تقوية أنظمة حماية الودائع المصرفية والتأمينية على مستوى الأنشطة المصرفية والمالية والتي تعزز بيئة الأداء المؤسسي والمصرفي، وهو ما يوفر دعامة مؤسسية قوية باتجاه إعادة بناء جدار الثقة المؤسسية بين الافراد والمؤسسات. مما يسمح بزيادة كفاءة المؤسسة التأمينية ونشاطها محليا.
- 3- ان النظام الموصى به والافضل للعراق هو اقامة مؤسسة متخصصة في موضوع ضمان الودائع وتتولى جهة حكومية متخصصة ادارة مؤسسة التأمين على الودائع ويجب ان تكون جهة مستقلة لان التأمين على الودائع يعد من الامور الاساسية لاستقرار الجهاز المصرفي فضلاً عن ان نظام الاشتراك يجب ان يكون اجباري لضمان مساهمة جميع المصارف في نظام التأمين.
- 4- تهيئة واعداد صندوق التأمين على الودائع ويوصى في توقيت البدء فيه بعد ان تتم تهيئة الكوادر والظروف المناسبة من اجل قيامه بأعماله اضافة الى توفير الخبرات والكفاءات المناسبة والضرورية لدى المصارف وايجاد نظام محدد ومؤشرات الانذار المبكر للمخاطر المصرفية وامكانية حصر اي مخاطرة قد تحدث والالمام بها.
- 5- نشر الوعي المصرفي بدور مؤسسات ضمان الودائع المصرفية في حماية حقوق المودعين والذي يؤدي بدوره الى دخول الشرائح الضعيفة والمتوسطة الدخل في السوق المصرفية ومن ثم زيادة فعالية وكفاءة الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي.
- 6- من الضروري قيام البنك المركزي بإخضاع المصارف سواء كانت تجارية ام متخصصة التي مازالت تمارس اعمال الصيرفة الشاملة الى نظام التقييم والتصنيف (CAMEL) اضافة الى ضرورة قيام البنك المركزي بتطوير المؤشرات الخاصة بالنظام وجعلها اكثر ملائمة لواقع المصارف ، فضلاً عن اعداد دليل خاص لقياس حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف بأنواعها المختلفة.
7. شكل نقص الثقافة التأمينية لدى جمهور المؤمنين لهم عائقا أمام التوسع في كل أنواع التأمينات خاصة تأمينات الأشخاص. مع ذلك ساهم التأمين في منح الضمان لمختلف المشاريع الاقتصادية خاصة مشاريع البنى التحتية التي أنجزت خلال فترة الدراسة.

المصادر

1. ابراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته-مع التطبيق على تامينات الحياة وإعادة التأمين، دار الجامعة، الاسكندرية، 2003.
2. أبو بكر، عيد أحمد والسيفو ، وليد إسماعيل، "إدارة الخطر"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان ، الأردن، 2009.
3. التقرير السنوي لشركة التأمين الوطنية للسنوات 2012- 2018
4. الحسابات الختامية لشركة التأمين الوطنية للسنوات من 2012 - 2018.
5. سلام اسامة عزمي و موسى، شقيري نوري، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2010.
6. عريقات وعقل، حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، ط 1 ، دار الأوائل للنشر، عمان، 2008 .
7. محمد جودت ناصر، إدارة اعمال التأمين بين التطبيق والنظرية، ط 1، دلالر مجدلاوي للنشر والتوزيع الاردن ، 1998
8. مرزة، سعيد عباس، التأمين النظرية والممارسة، الطبعة الاولى ، بغداد، 2006 .
9. هيكل، عبدالعزيز هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1985.
10. الوردى، سليم علي، " إدارة الخطر والتأمين"، مكتب ريم ، بغداد، العراق، 1999.
11. ناصر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، ط 1، عمان، الاردن، دار الجامعة للنشر والتوزيع، 1998.
12. عز الدين، فلاح، " التأمين مبادئه، أنواعه "، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
13. هدى ابراهيم نادر، تأمين جودة الخدمة التأمينية على رضا الزبون، دراسة حالة في شركة التأمين العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، 2010.
14. هيثم حامد المصاروة، شرح في عقد التأمين، دار ثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010 .
15. رفيق المصري، الخطر والتأمين (هل التأمين التجاري جائز شرعا)، دمشق، سوريا، 2001 .
16. احمد محمد لطفي، نظرية التأمين المشكلات العلمية والحلول الاسلامية، ط 1 ، الاسكندرية، مصر، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 2007.
17. اسامة ربيع امين سليمان، معوقات انتشار التجارة الالكترونية في مجال تسويق وثائق التأمين في السوق المصري، مصر، جامعة المنصورة، 2016.
18. أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، 2006.
19. انسام جعفر كاظم، اعادة التأمين واثرها في تطوير صناعة التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ، 2010 .
20. ناصر، مجمد جودت ناصر، ادارة اعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، الاردن، 2009 .